NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

**للنشر الفوري**

**19 سبتمبر 2014**

**للاتصال: تونس، دونالد بيسون (+21621768208)** don.bisson@tunisia.cceom.org

**للاتصال: أطلنطا، ديانا كونجيلو** dcongil@emory.edu

## مركز كارتر يشيد بنجاح عملية تسجيل الناخبين و المترشحين و يحث على المزيد من التواصل والاتصال

يُشيّد مركز كارتر كلّ من السلطات الانتخابية و منظّمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية من أجل الجهود المتضافرة التي بذلتها في نطاق الإعداد للانتخابات التشريعية و الرّئاسيّة. على الرغم من أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات شهدت عدة تحديات، إلا أنها أجرت عمليات تسجيل الناخبين و المترشّحين بصورة شاملة و كاملة ضامنة بذلك للمواطنين التونسيين امكانية المشاركة في الانتخابات المقبلة.

وقد صرّح الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر: "في هذه الفترة التي ستتخذ فيها السلطات التونسية الخطوات المتبقية من المسار الانتخابي، نحن و مركز كارتر نحثّها على مزيد من الشفافية في العمل و على تكثيف الجهود للاتصال بالعموم لضمان نجاح الانتخابات المقبلة."

### تسجيل الناخبين

عملت كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات و الإدارات الفرعية للانتخابات و منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية بشكل فعّال لتمكين كل المواطنين التونسيين الراغبين في التصويت للانتخابات التشريعية و الرئاسية من التسجيل. و على الرغم من أن الهيئة عانت

من عوائق لوجيستية و عملية و فنية، إلّا أنّ هذه المشاكل لم تكن بالجسامة التي تعرقل الهدف العام وهو تسجيل أكبر عدد ممكن من المواطنين التونسيين. وقد تقبلت كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات المآخذ التي عبّرت عنها العديد من الأطراف المعنية و تحلّت بالمرونة في التعامل مع معظم هذه المآخذ و هو ما أدّى إلى تحسين العملية و إلى ارتفاع عدد الناخبين المسجلين.

و قد أعلنت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أنه تمّت إضافة خلال فترتيْ التّسجيل 993.696 مواطن تونسي لقائمة الناخبين تُمثّل نسبة الإناث 50.5% منهم. و حسب ما أفادت به الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بلغ العدد الجملي للنّاخبين المُسجّلين لانتخابات 2014 حوالي 5.236.244 ناخب يفوق فيهم عدد المسجلين بالخارج 300.000 ناخب. و قام حوالي 3.3 مليون ناخب مُسجّل بالتّثبّت من بياناتهم على الواب وهو ما يُعتبر علامة إيجابية تنم على اهتمام الناخب.

و قد انتُقدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من قبل الأطراف المعنيّة لتنظيمها عملية تسجيل الناخبين خلال شهر رمضان و فصل الصيف حيث تعمل جميع المصالح الإدارية و التجارية بنظام الحصة الواحدة. و لكن عدة عوامل والتي كانت خارج سيطرة الهيئة أثّرت على تحديد موعد تسجيل الناخبين وقلّصت الفترة المفتوحة للهيئة لإعداد الانتخابات. خاصة أنّ المجلس الوطني التأسيسي لم يحدّد تواريخ الانتخابات حتى يوم 25 جوان ، بالإضافة إلى التأخير في انتخاب أعضاء الهيئة[1] و المصادقة على القانون الانتخابي ، و طول المدة التي استغرقها المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة على الدستور.

و على الرغم من أن فترة تسجيل الناخبين توّجت بالنجاح، يشجع مركز كارتر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على تكثيف الجهود لمعالجة العديد من المسائل التي ظهرت خلال عملية تسجيل الناخبين التي من شأنها أن تأثر على سير الانتخابات. يوصي المركز بتعزيز الشفافية في عمل مجلس الهيئة وصنعه للقرار بما في ذلك تحسين التواصل و الاتصال مع العموم و الهيئات الفرعية و الإعلام و الحرص على المصادقة في الإبّان على القواعد الضرورية . يجدر إلى جانب ذلك أن تميّز الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بوضوح بين أدوار و مهام الهيئات الفرعية و الإدارات الفرعية للانتخابات كما ينبغي

[1] استغرقت عملية اختيار الأعضاء حوالي سنة كاملة، خلالها نُقّح القانون المحدث للهيئة مرتين و طُعن فيه عدة مرات أمام المحكمة الإدارية

أن تسهر على ضمان فهم و تطبيق موّحد من طرف الهيئات الفرعية للتعليمات والقرارات التي تصدرها الهيئة خصوصا تلك المتعلقة بالاقتراع و الفرز و احتساب الأصوات. من المهم أخيرا أن تقوم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بحملات شاملة و في الوقت المناسب لتوعية الناخبين فيما يخص عملية الاقتراع.

**تقديم الترشّحات**

و كانت عمليّة تقديم التّرشّحات للانتخابات التّشريعيّة التي تمّ إجراؤها بين 22 و 29 أوت ناجحة. ونتج عن هذه العمليّة الشاملة تسجيل 15.652 مُترشّحا و 1.500 قائمة قد تمّ إيداعها لدى 33 هيئة فرعيّة مستقلّة للانتخابات إلى حدود آخر يوم من آجال تقديم الترشّحات. شمل هذا العدد 807 قائمة حزبيّة و134 قائمة ائتلافيّة و 441 قائمة مستقلّة، تمّ إيداعها بتراب الجمهوريّة. أمّا بالنسبة للدوائر بالخارج تمّ تقديم 83 قائمة حزبية و 17 قائمة ائتلافية و 18 قائمة مستقلة. و قد شيد مركز كارتر الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات من أجل نزاهتها و حياديّتها و مهنيّتها فيما يخصّ عمليّة تقديم التّرشّحات و عمليّة النظر الأوّلي في القائمات المترشّحة.

و على الرغم من شمولية المسار إلا أنه من المرجح أنّ هدف التناصف المنصوص عليه في الفصل 24 من القانون الانتخابي لن يقع للأسف تحقيقه. مع أن القانون الانتخابي يقتضي أن تكون القائمات مبنيّة على قاعدة التناوب بين النساء و الرجال ، إلا أنّه لا ينصّ على التناصف الأفقي وهو ما يعني عدم اشتراط أن تكون هناك امرأة على رأس قائمة. و على غرار سنة 2011، يمكن أن ينتج عن عدم وجود التناصف الأفقي انتخاب عدد قليل من النساء في مجلس نواب الشعب إذ أنّه من المحتمل أن تفوز العديد من الأحزاب بمقعد واحد في أي دائرة.

أعلنت الهيئة المستقلة للانتخابات يوم 6 سبتمبر أنه تم رفض 192 قائمة[2]. و قد تمّ تقديم عدد جملي من الطعون ضد قرارات الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات بلغ 133 طعنا أمام المحاكم الابتدائية. و تمّ تقديم طلب استئناف 107 من هذه القرارات إلى يوم 18 سبتمبر أمام الدّوائر الإستئنافيّة للمحكمة الإداريّة. ستُنشر القائمات النهائية يوم 22 سبتمبر 2014. كما انطلقت فترة تقديم الترشّحات للانتخابات

[2] و ذلك لعدة أسباب منها أنّ بعض القائمات قد تضمنت مترشّحين قاموا بالتّسجيل خلال الفترة الثّانية، و انسحاب بعض المترشّحين دون تعويض من بعض القائمات و وقع رفض البعض الآخر لعدم إرجاع القسط الثّاني من التّمويل العمومي لانتخابات 2011 بالنسبة للأحزاب التي لم تتحصل على 3% من الأصوات، و أخرى لوجود مترشّحين دون 23 سنة عند تقديم الترشّحات

الرئاسيّة يوم 8 سبتمبر 2014. و تعتزم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نشر القائمات الأولية للمترشّحين للانتخابات الرئاسية بعد يوم 29 سبتمبر.

####

تمّ اعتماد مركز كارتر بتونس من قبل الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات يوم 28 جوان 2014 لملاحظة الانتخابات التّشريعيّة و الرّئاسيّة لسنة 2014. وتابع ملاحظو المركز على المدى الطّويل المسار الانتخابي في مناطق الجمهوريّة التونسية منذ 7 جويلية 2014. يمثّل الملاحظون على المدى الطويل والفريق الرئيسي لمركز كارتر المتواجد بتونس العاصمة أحد عشر بلدا. وسيتم تعزيز فريق الملاحظين على المدى الطويل بوفد كبير من الملاحظين على المدى القصير في 20 أكتوبر 2014.

يشكر المركز المسؤولين التونسيين و أعضاء الأحزاب السياسية، و مكونات المجتمع المدني والأفراد وممثلي المجتمع الدولي الذين قدموا وقتهم وطاقتهم لتسهيل جهود المركز لملاحظة عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية.

و يقيّم مركز كارتر المسار الانتخابي بتونس بالمقارنة مع الدستور التونسي الجديد و الإطار القانوني الوطني و التزاماتها المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية و الواردة في المعاهدات الإقليمية والدولية. يعمل مركز كارتر كمنظمة مستقلة و وفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات على نحو يتسم بالحيادية و المهنية. كما سيعمل المركز على إصدار بيانات عامة دورية حول المسار الانتخابي و سيعلم السلطات التونسية و العموم بالاستنتاجات الأولية للمركز من خلال بيان أولي يصدر في وقت وجيز بعد يوم الاقتراع ثمّ يليه تقرير نهائي شامل بعد بضع أشهر من الانتخابات.

للتّطلّع على البيان كاملا اضغط هنا

http://www.cartercenter.org/news/publications/election_reports.html#tunisia

لمتابعة أخبار و مستجدات مركز كارتر بتونس تابعونا على الفايسبوك

www.facebook.com/TCCTunisia

####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل."

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.

زر موقعنا على الواب CarterCenter.org ,تابعنا على تويتر @CarterCenter

تابعنا على الفيس بوك Facebook.com/CarterCenter , تطلع على

قضايانا CarterCenter/Causes.com , شاهدنا على

يوتوب CarterCenter/YouTube.com اضفنا

على جوجل + CarterCenter+/http://google.com

THE
CARTER CENTER

# مركز كارتر يشيد بنجاح عملية تسجيل الناخبين و المترشحين و يحث السلطات الانتخابية في تونس على المزيد من التواصل و الاتصال

**19 سبتمبر 2014**

يشيد مركز كارتر بالجهود المتضافرة التي تبذلها كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بكل هياكلها وفروعها و منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية للاستعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. على الرغم من أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات شهدت عدة تحديات في التنظيم و التواصل، إلا أنها أجرت عمليات تسجيل الناخبين و المترشّحين بصورة شاملة و كاملة ضامنة بذلك للمواطنين التونسيين إمكانية المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة. يشجع مركز كارتر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على العمل بمزيد من الشفافية و على تكثيف جهود التوعية للمساعدة في ضمان نجاح الانتخابات المقبلة.

عملت كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات و الإدارات الفرعية للانتخابات و منظمات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية بشكل فاعل و ذلك بتمكين كل المواطنين التونسيين الراغبين في التصويت للانتخابات التشريعية و الرئاسية من التسجيل. ووفقا لتصريحات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أضيف 993.696 مواطنا تونسيا في سجل الناخبين ليصبح عدد الناخبين المسجلين لانتخابات 2014 أكثر من 5 ملايين.

و على الرغم من أن عمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قد شابه في بعض الأحيان نقص في التنظيم و عانى من عوائق لوجيستية و عملية و فنية، إلّا أنّ هذه المشاكل لم تكن بالجسامة التي تعرقل الهدف العام المرجو من تسجيل أكبر عدد ممكن من المواطنين التونسيين. وقد تقبلت كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات المآخذ التي عبّرت عنها العديد من الأطراف المعنية و تحلّت بالمرونة في التعامل مع معظم هذه المآخذ و هو ما أدّى إلى تحسين العملية و إلى ارتفاع عدد الناخبين المسجلين. قام حوالي 3.3 مليون ناخب مُسجّل بالتّثبّت من بياناتهم على الواب.

تعتبر عملية تسجيل الترشّحات التي دارت من 22 الى 29 اوت ناجحة من ناحية تمكين من تتوفر فيهم شروط الترشح من التقدم و المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة. نتج عن عمليّة تقديم الترشحات تسجيل 15.652 مُترشّحا و 1.500 قائمة تمّ إيداعها لدى 33 هيئة فرعيّة مستقلّة للانتخابات يوم 29 أوت أي آخر يوم من آجال تقديم الترشّحات.

و على الرغم من شمولية المسار إلا أنه من المرجح أنّ هدف التناصف المنصوص عليه في الفصل 24 من القانون الانتخابي لن يقع للأسف تحقيقه. مع أن القانون الانتخابي يقتضي أن تكون القائمات مبنيّة على قاعدة التناوب بين النساء و الرجال ، إلا أنّه لا ينصّ على التناصف الأفقي وهو ما يعني عدم اشتراط أن تكون هناك امرأة على رأس قائمة. و على غرار سنة 2011، يمكن أن ينتج عن عدم وجود التناصف الأفقي انتخاب عدد قليل من النساء في مجلس نواب الشعب إذ أنّه من المحتمل أن تفوز العديد من الأحزاب بمقعد واحد في أي دائرة.

و ما عدى بعض الاستثناءات، أعربت الأحزاب السياسية عن رضاها على المنهجية المستخدمة من قبل الهيئات الفرعية للتحقق من القائمات. أعلنت الهيئة المستقلة للانتخابات يوم 6 سبتمبر أنه تم رفض 191 قائمة و ذلك لعدة أسباب منها أنّ 1- بعض القائمات قد تضمنت مترشّحين قاموا بالتّسجيل خلال الفترة الثّانية، 2- انسحاب بعض المترشّحين دون تعويض من بعض القائمات، 3- و وقع رفض البعض الآخر لعدم إرجاع القسط الثّاني من التّمويل العمومي لانتخابات 2011 بالنسبة للأحزاب التي لم تتحصل على 3% من الأصوات، 4- أخرى لوجود مترشّحين دون 23 سنة عند تقديم الترشحات. و قد تمّ تقديم 133 طعنا أمام المحاكم الابتدائية على خلفيّة رفض القائمات.

و على الرغم من أن عملية تسجيل الناخبين توّجت بالنجاح، يشجع مركز كارتر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على تكثيف الجهود المبذولة لمعالجة العديد من المسائل التي ظهرت خلال عملية تسجيل الناخبين التي من شأنها أن تأثر على سير الانتخابات. يوصي المركز بتعزيز الشفافية في عمل مجلس الهيئة و صنعه للقرار بما في ذلك تحسين التواصل و الاتصال مع العموم و الهيئات الفرعية و الإعلام والحرص على المصادقة في الإبان على القواعد الضرورية . يجدر إلى جانب ذلك أن تميّز الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بوضوح بين أدوار و مهام الهيئات الفرعية و الإدارات الفرعية للانتخابات كما ينبغي أن تسهر على ضمان فهم و تطبيق موّحد من طرف الهيئات الفرعية للتعليمات والقرارات التي تصدرها الهيئة خصوصا تلك المتعلقة بالاقتراع و الفرز و احتساب الأصوات. من المهم أخيرا أن تقوم الهيئة

العليا المستقلة للانتخابات بحملات شاملة و في الوقت المناسب لتوعية الناخبين فيما يخص عملية الاقتراع.

يقدم هذا البيان تقييما من البعثة الدولية لملاحظة الانتخابات لمركز كارتر لعملية تسجيل الناخبين وعملية تقديم الترشّحات للانتخابات التشريعية بتونس لسنة 2014. كما يقدم البيان بعض التوصيات الأولية للأطراف المعنية بالعملية الانتخابية.

**تسجيل الناخبين**

يضمن الفصلين 34 و 54 من الدّستور حقّ الانتخاب لكلّ المواطنين التّونسيّين البالغين 18 سنة أو أكثر. تعتبر عملية تسجيل الناخبين من الممارسات الفضلى المتبعة للمساعدة في ضمان حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة لبلدهم. و على الرغم من أن تسجيل الناخبين ليس بالعنصر الضروري لعملية انتخابية ناجحة، إلّا أنّه إذا ما اعتمد تسجيل الناخبين لتحديد من المؤهل للتصويت، فإنّ المشاركة يجب أن تكون واسعة لضمان عمومية الاقتراع. [1]

يعبّر مركز كارتر عن ارتياحه للجهود المتضافرة التي تبذلها كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات و الإدارات الفرعية للانتخابات و منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية و التي مكّنت كل المواطنين التونسيين الراغبين في التصويت للانتخابات التشريعية والرئاسية من التسجيل خلال الفترة المخصصة لذلك و المنقضية مؤخرا.

أحدثت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 33 مركز تسجيل و ذلك لتسهيل عملية التسجيل و كانت بمعدل مركز تسجيل لكل دائرة من 27 دائرة انتخابية في الجمهورية التونسية و مركز تسجيل لكل دائرة من الدوائر الانتخابية السّتّ بالخارج. و تمّ تعيين 2500 عون تسجيل بهذه المراكز وكما تمّ إحداث 597 مكتب قار و 275 مكتب متنقل.

[1] الفقرة 4 و الفقرة 11 من التعليق العام عدد 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسية

خلال فترتيْ التّسجيل، أُضيف 993.696 مواطن تونسي لقائمة الناخبين[2]. تُمثّل نسبة الإناث 50.5% من المسجّلين مقابل 49.3 % من الذكور. و حسب ما أفادت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بلغ العدد الجملي للنّاخبين المُسجّلين لانتخابات 2014 بعد إضافة عدد النّاخبين المسجلين إراديا في انتخابات 2011 حوالي 5.236.244 ناخب من بينهم 311.034 ناخب مُسجّل بالخارج.

ارتفعت نسبة الإقبال بعد 14 جويلية 2014، أي أسبوع قبل نهاية آجال الفترة الأولى لتسجيل الناخبين ليصل حدود 25.847 ناخبا مُسجّلا يوميّا[3]. خلال اليومين الأخيرين، بلغت نسبة المسجلين أقصاها و ذلك بنسبة 73.000 ناخبا ليوم 21 جويلية و أكثر من 92.000 ليوم 22 جويلية. أمّا خلال الفترة الثانية لتسجيل النّاخبين كان الإقبال ضعيفا حيث كان المعدّل اليومي للمسجلين بنسبة أقلّ من 10.000 ناخب.

لم تصدر الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أيّ قرار يُوضّح إجراءات التّسجيل في المؤسسات السجنية و الاصلاحية و لم تقم بأيّ مجهود يتعلّق بتسجيل النّاخبين في هذه المؤسّسات. و بالتّالي، يُشكّل هذا حرمانا تعسّفيا لعدد من النّاخبين المرجّحين من ممارسة حقّ أساسي و دستوري[4].

و قد انتُقدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لاختيارها تنظيم عملية تسجيل الناخبين خلال شهر رمضان و فصل الصيف حيث تعمل جميع المصالح الإدارية و التجارية بنظام الحصة الواحدة. بالإضافة إلى ذلك، أفاد ملاحظو مركز كارتر أن فترة تسجيل الناخبين تزامنت مع موسم الحصاد في المناطق الريفية. و لكن عدة عوامل والتي كانت خارج سيطرة الهيئة أثّرت على تحديد موعد تسجيل الناخبين و قلّصت الفترة المفتوحة للهيئة لإعداد الانتخابات. و من بينها أنّ المجلس الوطني التأسيسي لم يحدّد تواريخ الانتخابات حتى يوم 25 جوان و تواريخ الانتخابات التي وقع اختيارها، بالإضافة إلى التأخير في انتخاب

[2] أفادت الهيئة أن عدد المسجلين في الفترة الأولى الممتدّة من 23 إلى 29 جوان كان 760.514 ناخبا و 233.182 ناخبا في الفترة الثانية المُمتدّة من 5 إلى 26 أوت.

[3] مقابل معدّل يومي بنسبة 19.436 ناخب مُسجّل في الأسبوع الفارط.

[4] وفقا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لسنة 2014، هناك ما يقارب 24.000 مسجون في 27 سجن بتونس من بينهم 13.000 رهن الاحتجاز المؤقّت.

أعضاء الهيئة[5] و المصادقة على القانون الانتخابي، و طول المدة التي استغرقها المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة على الدستور.

في البداية كانت نهاية فترة التسجيل مُقرّرة ليوم 22 جويلية لكن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مددّتها بعد انتقادات الأحزاب السياسية بالرجوع للنسبة الضعيفة للناخبين المُسجّلين خلال هذه الفترة الأولى. يُعتبر قرار تمديد التسجيل الذي اعتمدته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و المتعلّق بمعالجة مسألة تسجيل الناخبين الذين سيبلغون سن 18 في الفترة الممتدة بين 26 أكتوبر و 23 نوفمبر قرارا جديرا بالثناء إذ أنّه يؤدي الى عدم اقصاء تعسفي لعدد من الناخبين الذين سيمارسون حقهم لأول مرة.

أدّى التّمديد في المرحلة الأولى لتسجيل النّاخبين إلى تأجيل في نشر القائمات الأوّليّة للنّاخبين الذي كان مُقرّرا ليوم 2 أوت إلى يوم 6 أوت. و يذكر مركز كارتر أنّه رغم أنّ القانون نصّ على وُجوب نشر قائمات النّاخبين للعموم، كان هنالك تفاوت في الجهات على مستوى التطبيق إذ هذه القائمات مُتاحة للجميع في بعض الأماكن بينما كانت صعبة الوصول في أخرى[6]. نشرت قائمات النّاخبين المسجلين في الفترة الثانية للعموم يوم 1 سبتمبر 2014 و تمّ إيداع الطّعون بالهيئات الفرعيّة المستقلّة للانتخابات يوم 2 و 3 و 4 سبتمبر. و قد أفاد ملاحظو مركز كارتر أنّ المواد المتعلقة بتثقيف الناخبين حول عملية التحقق من قائمات الناخبين كانت غائبة بشكل ملحوظ.

تمّ إيداع 52 اعتراضا على قائمات النّاخبين لدى 33 هيئة فرعيّة مستقلّة للانتخابات داخل البلاد وخارجها بعد المرحلة الأولى لتسجيل النّاخبين[7]. و تمّت معالجة مُعظمها من قبل الهيئات الفرعيّة بشكل مرضٍ. و أُحيل ما تبقى من الاعتراضات للهيئة العليا المستقلّة للانتخابات و كانت أغلبها تتعلّق بجوازات سفر المواطنين الذين لا يتواجدون بقاعدة البيانات أو الذين لا يملكون بطاقة تعريف. و تمّ تقديم 35

[5] استغرقت عملية اختيار الأعضاء حوالي سنة كاملة، خلالها نُقّح القانون المحدث للهيئة مرتين و طُعن فيه عدة مرات أمام المحكمة الإدارية.

[6] أفاد ملاحظو مركز كارتر وجود القائمات على ذمّة العموم اختلف كثيرا من منطقة إلى أخرى. على سبيل المثال، كانت قائمة النّاخبين غير مُتاحة للجميع في منطقة ماجل العبّاس بالقصرين و إنما كانت موجودة بمكتب الوالي. بينما كانت القائمة معلّقة على حائط الإدارة العموميّة في قرية أخرى من نفس الولاية. و تمّ الاحتفاظ بالقائمات عند العمدة في حالات أخرى أو لدى الهيئات الفرعيّة فقط.

[7] الهيئات الفرعيّة المستقلّة للانتخابات التّالية لم تصلها أيّ اعتراضات بعد المرحلة الأولى من تسجيل النّاخبين: تونس 2، نابل 2، جندوبة، قصرين، باجة، سليانة، مهدية، قفصة ، قابس، مدنين، زغوان، قبلي و الهيئات الفرعيّة فرنسا 2 و إيطاليا و ألمانيا.

اعتراضا للهيئات الفرعيّة المستقلّة للانتخابات بعد الفترة الثّانية لتسجيل النّاخبين. و لم يتمّ تقديم ايّة طعون أمام المحاكم الابتدائية خلال فترتي تسجيل الناخبين.

بعد عمليّة تصفية سجّل النّاخبين بعد الفترة الأولى للتسجيل، عرف العدد الجملي للنّاخبين المسجّلين انخفاضا من 5.127.043 إلى 5.015.788 أي بفارق 111.255 ناخب. تضمّن هذا الرّقم 75.819 ناخب غير مؤهل. و قيل عن البقيّة أنّها إعادة مرّتين أو ثلاث لنفس الإسم و لم تحدّد الهيئة عددهم بدقة.

كانت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بطيئة في نقل المعلومات للعموم حول عمليّة تصفية سجلّ النّاخبين و نتائجها. في الواقع، بدأت الهيئة بنشر قائمات النّاخبين بتونس و خارجها في غرّة أوت. لكنّها أصدرت أوّل تصريح لها يوم 6 أوت في هذا الشّأن. دفع هذا النقص في التواصل شبكة مراقبون إلى الإفادة أنّ 111.252 ناخبا قد اختفوا و هو ما خلق صورة من الارتباك و التّشويش.

**توعية النّاخبين**

إن استيفاء الالتزام الدّولي حول الاقتراع العام يعتمد جزئيّا على نجاح عمليّة توعية النّاخبين[8]. و من بين مهام الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات و التي فوضتها جزئيّا للهيئات الفرعيّة مهمّة تطوير و تنفيذ حملات تحسيسيّة تهدف لحثّ المواطن على التّسجيل أو لتغيير مركز الاقتراع[9]. و لأسباب تقنيّة، لم تقم الهيئة بإطلاق حملتها التّحسيسيّة إلّا بعد انطلاق عمليّة تسجيل النّاخبين بأسبوع.

و بينما أفاد ملاحظو مركز كارتر بعد تقييم للحملة أنّ هذه الأخيرة كانت أكثر وضوحا في المناطق الحضريّة مقارنة بالمناطق الرّيفيّة، إلا أنهم لاحظوا أنّ بعض الهيئات الفرعيّة المستقلّة للانتخابات وبعض منظّمات المجتمع المدني قد قامت بأنشطة تستهدف المواطنين و خاصّة منهم النّساء الذين يعيشون في المناطق الرّيفيّة. كما تبين لهم أنّ هناك التباس بالنّسبة للنّاخبين بين العاملين بالهيئات الفرعيّة و أعوان

[8] تنصّ المادّة 25 من العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة و السّياسيّة على ان تضمن الدول تثقيف النّاخبين لتصل لأكبر عدد ممكن من النّاخبين (مجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتّحدة، التّعليق العام عدد 25، فقرة11)

[9] انظر إلى قانون الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات ، فصل 3، فقرة 12، و قرار الهيئة 8 المؤرّخ في 4 جوان 2014 و المتعلّق بإحداث هيئات فرعية للانتخابات وضبط مشمولاتها وطرق سير عملها، فصل 6 (5)

التّسجيل و بين المنخرطين في الأحزاب السياسيّة بينما ظنّ البعض من النّاخبين أنّ التّسجيل يعني وُجوب التصويت يوم الاقتراع.

كانت هناك أطراف أخرى معنيّة بالتوعية ناشطة طوال المرحلة الأولى من تسجيل النّاخبين مثل منظّمات المجتمع المدني و إلى حدّ ما الأحزاب السّياسيّة و وسائل الإعلام. كانت مشاركة منظّمات المجتمع المدني ضروريّة في نظر الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات نفسها التي اعترفت أنّه كانت هناك صلة ايجابية بين عدد النّاخبين المُسجّلين و إشراك المجتمع المدني خصوصا على المستوى الجهوي[10]. وبالرّغم من وجود طرق مختلفة في الهيئات الفرعيّة المستقلّة للانتخابات في كيفيّة تشريك منظّمات المجتمع المدني في التوعية حول تسجيل النّاخبين، إلّا أنّ التّأثير الإجمالي لتدخّلاتهم كان إيجابيّا و عملوا على زيادة عدد المُسجّلين. استعملت العديد من منظمات المجتمع المدني معّدات من الهيئة في أنشطة حملتها التّحسيسيّة [11].

كما أفاد ملاحظو مركز كارتر أنّه من أبرز المنظمات التي كانت حاضرة هي عتيد و شبكة مراقبون و أوفياء (بالتعاون مع مركز دراسة الإسلام و الديمقراطية) و صوتي و أنا يقظ و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (بالتعاون مع 11 منظمة من المجتمع المدني) و الكشافة التونسية. كما عبّرت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات عن شكرها ل 130 منظمة من المجتمع المدني و أكثر من 1.600 متطوّعا لأجل مساهمتهم الفعّالة[12].

و يوصي مركز كارتر الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بإجراء حملة توعويّة هادفة في كلّ وسائل الإعلام حول الإجراءات التي سيتمّ تنفيذها يوم الاقتراع و ذلك لأجل تجنّب أيّ التباس في صفوف النّاخبين والتي تتضمن كيف يمكن للنّاخب التّثبّت من مكان التّصويت و طبيعة الوثائق المدلية عن الهوية التي يمكن استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الهيئة أن تتأكّد من أنّه قد تمّ إعلام القائمات المترشّحة و

[10] مقابلة بين مركز كارتر ووحدة الهيئة المسؤولة عن العلاقات مع المجتمع المدني يوم 24 جويلية.

[11] أفاد ملاحظو مركز كارتر أنّه رغم أنّ التّعامل مع هذه الأطراف المعنيّة من قبل الهيئات الفرعيّة لم يكن سلساً إلّا أنّ تدخلهم ساهم في ارتفاع ملحوظ للنّاخبين المسجّلين.

[12] ارتفعت هذه الأرقام لحدود 140 منظمة من المجتمع المدني و 2.500 متطوّع في التقرير الأخير للهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول تسجيل النّاخبين الذي تمّ إصداره يوم 27 أوت.

المترشّحين و الأحزاب بالآليّات الموجودة لحلّ النّزاعات الانتخابيّة قبل و بعد الاقتراع خصوصا بالنسبة للطعون المتعلقة بانتخابات متقاربة النتائج.

**الإدارة الانتخابية**

يحث مركز كارتر الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز شفافية إجراءات العمل واتخاذ القرارات الخاصة بها، وذلك لإطلاع جميع الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية بشكل أكثر فعالية خلال الفترة المتبقية. تعتبر هذه الجهود ذات أهمية ذلك أنّ الإطار القانوني متواجد في نصوص قانونيّة عديدة. الى جانب أنّ أغلب النصوص المزمع تطبيقها صدرت أو نُقّحت قبل بضعة أشهر من الانتخابات أو في بعض الحالات خلال مراحل المسار الانتخابي. ترتب عن ذلك إصدار عدد كبير من القرارات من قبل الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات لمعالجة الثغرات القانونية و تقديم توضيحات. إلا أنّه أدّى هذا الوضع في بعض الأحيان إلى الارتباك في المعلومات أو إلى استحالة الحصول عليها في الإبّان بالنسبة للأطراف المعنية بالانتخابات وبالتّالي إلى التشكيك في مصداقية القانون.

ينبغي على الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات أن تسهر على المصادقة على القرارات التي ستُنفّذ في العمليّة الانتخابية في الوقت المناسب و ذلك ضمانا لتطبيق موحّد للإطار القانوني. وينبغي أن تُعلن عن المصادقة عليها فور نشرها بالرّائد الرّسمي للجمهوريّة التّونسيّة من خلال القنوات الرّسميّة و على مستوى الإدارات الجهوية الانتخابية.

ينبغي على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات توخي الخطوات اللازمة لتعزيز التواصل و الاتصال. لم تفتح الهيئة اجتماعات مجلسها للملاحظين و للعموم منذ بداية المسار الانتخابي حيث لم تقم بنشر محاضر مداولاتها بانتظام على موقعها الإلكتروني أو بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية كما نص عليه الفصل 18 من القانون المحدث للهيئة العليا المستقلة للانتخابات و الفصل 13 من النّظام الدّاخلي للهيئة[13].

[13] يعود أخر محضر للمداولات على الصفحة الرّسميّة إلى شهر أوت و يعود تاريخ تحريره ل14 ماي 2014 كما أن هذه المحاضر لم تُنشر قطّ بالرّائد الرّسمي للجمهورية التونسية .

يؤثر هذا النقص في الشفافية سلبا على ثقة الناخبين و الأحزاب السياسية في عمل الهيئة [14]. و يوصي المركز الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات في المستقبل بنشر مداولاتها و قراراتها في الوقت المناسب.

إنّ التقدير الأولي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بالوصول إلى 4 ملايين ناخبا محتملا مسجلا حديثا ينّم عن ضعف في إستراتيجية التواصل و أصبح هذا العدد التقديري يمثّل إشكالا إذ أنّه اتضح أنّ عدد الناخبين المسجلين الجدد لن يبلغ هذا الحد. كان هذا الهدف غير واقعي بالنسبة للهيئة التي تراجعت عنه بمرور الوقت[15]. غير أنّ الأحزاب السياسية استنادا على الأرقام الضعيفة التي تم تسجيلها استخدمت هذا التقدير لانتقاد جهود الهيئة لتسجيل الناخبين بكونها غير كافية.

و يهنئ مركز كارتر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على نجاح عملية تسجيل الناخبين ، و يشجعها على تكثيف الجهود لمعالجة العديد من المسائل التي ظهرت خلال عملية تسجيل الناخبين التي من شأنها أن تأثر على سير الانتخابات. يوصي المركز بتعزيز الشفافية في عمل مجلس الهيئة و صنعه للقرار بما في ذلك تحسين التواصل و الاتصال مع العموم و الهيئات الفرعية و الإعلام و الحرص على المصادقة في الإبان على القواعد الضرورية . يجدر إلى جانب ذلك أن تميّز الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بوضوح بين أدوار و مهام الهيئات الفرعية و الإدارات الفرعية للانتخابات كما ينبغي أن تسهر على ضمان فهم و تطبيق موّحد من طرف الهيئات الفرعية للتعليمات والقرارات التي تصدرها الهيئة خصوصا تلك المتعلقة بالاقتراع و الفرز و احتساب الأصوات. من المهم أخيرا أن تقوم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بحملات شاملة و في الوقت المناسب لتوعية الناخبين فيما يخص عملية الاقتراع.

---

[14] المادة 19 فقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود ، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها." التعليق العام رقم 34 للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسلن ، فقرة 18: " تشمل الفقرة 2 من المادة 19 حق الاطلاع على المعلومات التي تكون بحوزة الهيئات العامة. وتتضمن هذه المعلومات السجلات التي تحتفظ بها الهيئة العامة بصرف النظر عن الشكل الذي تحفظ فيه ومصدرها وتاريخ إعدادها." المادة 9 من اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع و مكافحة الفساد. المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

[15] بيان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول انتهاء مرحلة التسجيل: "...إدراج نحو مليون ناخب جديد في سجل الناخبين، وهو رقم تعتبره الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مرضيا باعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تمت فيها عملية التسجيل." http://www.isie.tn/index.php/ar/2014-06-10-04-24-01/125-fin-du-procedure-d-inscription-avec.html

**تقديم التّرشّحات**

دارت عملية تقديم الترشّحات بالنسبة للانتخابات التشريعية من 22 الى 29 أوت. يمكّن الإطار القانوني المنظّم لتقديم الترشّحات من تحقيق الشمولية و تتماشى الأحكام القانونيّة لتقديم الترشّحات بشكل عامّ مع المعايير الدُّوليّة و الإقليميّة فيما يتعلّق بحريّة تكوين الجمعيّات و الحقّ في التّرشّح[16]. يشيد مركز كارتر تحلي الهيئات الفرعية بالنزاهة و الحياد و المهنية خلال تسييرها لعملية تقديم الترشّحات و النظر في قائمات المترشحين.

و على الرغم من شمولية المسار إلا أنه من المرجح أنّ هدف التناصف المنصوص عليه في الفصل 24 من القانون الانتخابي لن يقع للأسف تحقيقه. مع أن القانون الانتخابي يقتضي أن تكون القائمات مبنيّة على قاعدة التناوب بين النساء و الرجال ، إلا أنّه لا ينصّ على التناصف الأفقي وهو ما يعني عدم اشتراط أن تكون هناك امرأة على رأس قائمة. و على غرار سنة 2011، يمكن أن ينتج عن عدم وجود التناصف الأفقي انتخاب عدد قليل من النساء في مجلس نواب الشعب إذ أنّه من المحتمل أن تفوز العديد من الأحزاب بمقعد واحد في أي دائرة.

عندما فتحت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات الفترة الثّانية لتسجيل النّاخبين، أعلنت أنّه لن يتمّ قبول المترشّحين للانتخابات التّشريعيّة إلّا من بين الذين سجّلوا في الفترة الأولى. أدّى هذا الحصر في التّرشّح للانتخابات التشريعيّة لرفض العديد من القائمات من قبل الهيئات الفرعيّة المستقلّة للانتخابات.

و إجمالا كانت العمليّة شاملة و نتج عنها 15.652 مُترشّحا و 1.500 قائمة قد تمّ إيداعها لدى 33 هيئة فرعيّة مستقلّة للانتخابات و ذلك الى حدود يوم 29 أوت أي آخر يوم من آجال تقديم الترشّحات. شمل هذا العدد 807 قائمة حزبيّة و 134 قائمة ائتلافيّة و 441 قائمة مستقلّة، تمّ إيداعها في كامل تراب الجمهوريّة. أمّا بالنسبة للدوائر بالخارج تمّ تقديم 83 قائمة حزبية و 17 قائمة ائتلافية و 18 قائمة مستقلة.

أعلنت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات يوم 6 سبتمبر 2014 أنّه تمّ قبول 1314 قائمة مترشّحة ورفض 191 قائمة. و من بين القائمات المقبولة 734 قائمة حزبيّة في تونس و 69 بالخارج و 157 قائمة

[16] المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسية " يكون لكل مواطن الحق و الفرصة ... أن ينتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة". أنظر أيضا للمادة 13 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب.

ائتلافية بتونس و 15 بالخارج و 327 قائمة مستقلّة بتونس و 12 بالخارج. و حسب ما أفاد به رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فإنّ أسباب الرفض الأولي ل191 قائمة هي 1- تضمّنها مترشّحين قاموا بالتّسجيل في الفترة الثّانية. 2- انسحاب بعض المترشّحين دون تعويضهم. 3- عدم إرجاع القسط الثّاني من التّمويل العمومي لانتخابات 2011 بالنسبة للأحزاب التي لم تتحصل على 3% من الأصوات. 4- وجود مترشّحين دون 23 سنة وهو السّنّ الأدنى للتّرشّح للانتخابات التّشريعيّة.

بالنّسبة للعديد من الأحزاب، تمّ اقتراح القائمات على المستوى الجهوي و أمّا القرار الأخير فكان يؤخذ على المستوى المركزي. و في بعض الأحزاب السّياسيّة الرئيسية، شابت عمليّة اختيار المترشّحين اخلالات حيث نتج عنها استقالة بعض الأعضاء. و قد قام البعض منهم بالانضمام إلى أحزاب أخرى أو بتشكيل قائمات مستقلّة. تتضمن القائمات الحالية المترشّحة للانتخابات 50 نائبا من بين 217 نائب بالمجلس الوطني التّأسيسي.

كانت للأحزاب التي قابلها مركز كارتر سواء في تونس العاصمة أو في الجهات تجارب مختلفة فيما يتعلّق بتعيين النّساء على القائمات. اعتبرت كل من حركة النهضة و حركة وفاء و الحزب الجمهوري والمسار و التحالف الديمقراطي و تيار المحبة أنّه لم يكن صعبا إختيار النساء بالنسبة للقائمات. في حين ذكر آخرون مثل حزب التكتل و حركة نداء تونس و حزب المبادرة أن الأمر كان أكثر تحديا خصوصا في الجنوب و في المناطق الرّيفيّة. و بصفة عامّة، أشارت معظم الأحزاب أن النّساء أنفسهنّ كنّ مترددات في الترشّح لرئاسة القائمات.

و قد تمّ تقديم عدد جملي من الطعون ضد قرارات الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات بلغ 133 طعنا أمام المحاكم الابتدائية و تخص 117 قائمة في تونس و 16 قائمة بالخارج. و تمّ تقديم طلب استئناف 107 من هذه القرارات الى يوم 18 سبتمبر أمام الدّوائر الإستئنافيّة للمحكمة الإداريّة. ستُنشر القائمات النهائية يوم 22 سبتمبر 2014. كما انطلقت فترة تقديم الترشّحات للانتخابات الرئاسيّة يوم 8 سبتمبر 2014.

**التوصيات:**

يقدم مركز كارتر التوصيات التالية في كنف التعاون و الاحترام و يأمل أن تعمل هذه التوصيات على خلق مواضيع للنقاش مفيدة للعمل المستقبلي:

- ينبغي على الهيئة أن تضمن المصادقة على القواعد اللازمة لتنفيذ المسار في الوقت المناسب وذلك ضمانا للتطبيق المتجانس للإطار القانوني. و على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تُعلم الإدارة الانتخابية على المستوى الجهوي بالقواعد المصادق عليها فور نشرها في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
- من أجل تكثيف الشفافية في عمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و زيادة ثقة العموم في الإدارة الانتخابية ينبغي على الهيئة نشر المداولات و القرارات على موقعها الالكتروني في آجال معقولة.
- ينبغي على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تحدّد بوضوح أدوار و مهام كل من الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات و الإدارات الانتخابية الجهويّة و ذلك تجنبا لتوترات يمكن تفاديها داخل الإدارة الانتخابية.
- و ينبغي على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التواصل بأكثر فعالية مع كل من الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات و الإدارات الانتخابية الجهويّة و الأحزاب السياسية والعموم و ذلك لتجنب تطبيق متناقض للإجراءات يوم الاقتراع. و يعتبر ذلك ذو أهمية بالغة خاصة في ما يتعلق بالإجراءات الواجب إتّباعها بالنسبة للاقتراع و العدّ و التجميع.
- ينبغي على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن توفر ما يكفي من العاملين في الإدارات الانتخابية الجهويّة و أن تسهر على تدريبهم لتمكينهم من إنجاز المهام المسندة إليهم.

بعد بعثة ملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 واصل مركز كارتر عمله في تونس لمتابعة عملية صياغة الدستور الجديد ومختلف التطورات المتعلقة بالإطار المؤسساتي و القانوني للانتخابات القادمة. منذ 7 جويلية 2014 قام المركز بنشر ملاحظين على المدى الطويل لمتابعة المسار الانتخابي في مختلف مناطق الجمهورية التونسية. يمثّل الملاحظون على المدى الطويل و الفريق الرئيسي لمركز كارتر المتواجد بتونس العاصمة أحد عشر بلدا مختلفا. وسيتم تعزيز فريق الملاحظين على المدى الطويل بوفد كبير من الملاحظين على المدى القصير في 20 أكتوبر 2014.

يودّ المركز أن يشكر المسؤولين التونسيين و أعضاء الأحزاب السياسية، و مكونات المجتمع المدني والأفراد وممثلي المجتمع الدولي الذين قدموا وقتهم وطاقتهم لتسهيل جهود المركز لملاحظة عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية.

و يقيّم مركز كارتر المسار الانتخابي بتونس بالمقارنة مع الدستور التونسي الجديد و الإطار القانوني الوطني و التزاماتها المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية و الواردة في المعاهدات الإقليمية والدولية.[17] يعمل مركز كارتر كمنظمة مستقلة و وفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات على نحو يتسم بالحيادية و المهنية. كما سيعمل المركز على إصدار بيانات عامة دورية حول المسار الانتخابي و سيعلم السلطات التونسية و العموم بالاستنتاجات الأولية للمركز من خلال بيان أولي يصدر في وقت وجيز بعد يوم الاقتراع ثمّ يليه تقرير نهائي شامل بعد بضع أشهر من الانتخابات.

لمتابعة اخبار و مستجدات مركز كارتر بتونس تابعونا على الفايسبوك
www.facebook.com/TCCTunisia

####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل."

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.

زر موقعنا على الواب CarterCenter.org ,تابعنا على تويتر @CarterCenter
تابعنا على الفيس بوك Facebook.com/CarterCenter , تطلع على
قضايانا CarterCenter/Causes.com , شاهدنا على
يوتوب CarterCenter/YouTube.com اضفنا
على جوجل + CarterCenter+/http://google.com.

[17] صادقت تونس على عدد من المعاهدات الدّوليّة المتعلقة بالمسار الانتخابي و من بينها العهد الدولي للحقوق السياسية و المدنية و الذي يعتبر المصدر الأساسي للقانون الدولي المتعلق بالانتخابات. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. اتفاقية حقوق الطفل. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما صادقت تونس على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.